

عليها حرام لاستغنا منا عنه والمفقر حلال اذا علم  
دليل الشرع واذا اقتضت المصلحة التحليل وجب  
التحليل واذا حل فقد رخصنا له الحلال ونقول لم ان  
يتصدق على نفسه وعباده اذا كان فقيرا او عياله  
واهلهم فلا يخف الا ان الفقير لا ينبغي منهم بكونه من  
اهله وعباده بل هو اولي ان يتصدق عليهم واما هو  
فله ان ياخذ منهم قدر حاجته لانه ايضا فقير ولو  
يتصدق به على فقير لجاز فهذا اذا كان فقيرا ولم يسم  
في بيان هذا الاصل ايضا مسائل **مسئلة** اذا وقع  
في يده مال من سلطان فقال قوم يرد الى السلطان  
فهو اعلم بما يتولىه فليقلده ما تقلده وهو خير من  
ان يتصدق به واختار المحاسبي ذلك وقال لبيق  
يتصدق به ولعل له ما كامعينا ولو جاز ذلك لجاز  
ان يسرق من السلطان ويتصدق به وقال قوم  
يتصدق به اذا علم ان السلطان لا يرد له الى المالك  
لان ذلك اعانة للظالم وكثرة اسباب ظلمه فالرد  
اليه تضييع لحق المالك والتمجنا رايه اذا علم من  
عادة السلطان انه لا يرد له الى المالك فيتصدق  
عن المالك فهو خير للمالك ان كان له مال كمعينة  
ان يرد على السلطان لانه ربما يكون له مال كمعينة  
ويكون حقا للمسلمين فرده على السلطان تضييع

واعادة

واعادة للسلطان الظالم تقويتا لادعاء الفقراء وهو  
ظاهر واذا وقع في يده مال من غير مراء ولم يعهد  
هو بالاحذ من السلطان فانه تسمية باللقطة  
التي ليس عن معرفة صاحبها اذ ليس له ان يتصرف  
فيها بالتصدق عن الملاك ولكن له ان يتملكها  
وان كان غنيما من حيث انه اكتسبها بجهته بها في  
في معنى في التملكه ولا يؤثر في المنع من التصديق  
**مسئلة** اذا حصل في يده مال لا مالك له وجوز  
له قدر حاجته لفقره ففي قدر حاجته ذكرناه في  
كتاب اسرار الزكاه فقد قال قوم ياخذ كفايه  
سنة لنفسه وعباده وان كان قادرا على سوا صعب  
او تجارة يكتسب بها لعماله فعل وهذا ما اختاره  
المحاسبي ولكن قال الا ان يتصدق بالكل ان وجد  
نفسه قوة التوكل ويستطير لطف الله سبحانه في الحلال  
فان لم يقدر فله ان يشتري صنعه ويتخذ لاسل  
ليعيش بالمعروف منه وكل يوم وحب فيه حلالا  
مسيكيا ذلك اليوم عنه فاذا اقتضى الحلال عاد اليه  
فاذا اوجد حلالا معينا تصدق مثل ما اتفق من قبل  
ويكون قرضا عنده في ان لا ياكل الا الخبز ويترك اللحم  
ان قدر على ذلك والاكل اللحم من غير تنوع وتوسع  
ما ذكره لا يزيد ولكن انها النفقة قرضا عنده فيه